الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **24**

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد يوستاثيو دي لوس سانتوس (أوروغواي).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً على المنصة بالمشاركين في حلقة النقاش هنا اليوم، رئيسة مؤتمر نزع السلاح، سعادة السفيرة مارغيت سزوكس، ممثلة هنغاريا، رئيس هيئة نزع السلاح، سعادة السفير أكان رحمتولين، ممثل كازاخستان؛ ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد روبن غايس.

وتشارك أيضا في جلستنا اليوم رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، سعادة السفيرة إليسا غولبرغ، ممثلة كندا، التي ستقدم إحاطة للجنة من خلال شريط فيديو مسجل مسبقا.

وفقاً لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة من أعضاء اللجنة. عقب جلسة الإحاطة، ستنتقل اللجنة إلى أسلوب غير رسمي للمشاركة في جلسة للأسئلة والأجوبة. وبعد ذلك، تواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح".

ستستمع اللجنة الآن إلى إحاطة تقدمها رئيسة مؤتمر نزع السلاح، سعادة السفيرة مارغيت سزوكس، ممثلة هنغاريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سزوكس.

السيدة سزوكس (هنغاريا) رئيسة مؤتمر نزع السلاح (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه حقاً لشرف وسعادة لي أن أكون هنا اليوم بصفتي الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف بصفتي آخر رئيس وآخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح في دورة عام 2023. قيل لي أنه يجب أن أدلي ببيان مختصر جد، لذا سأحاول أن أفعل ذلك.

أود أن أعطي لمحة عامة عن أعمال المؤتمر في دورته لعام 2023 وبعض الأفكار الشخصية التي جمعتها أثناء رئاستي وخلال صياغة تقرير المؤتمر (A/C.1/78/L.58).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كما يعلم الأعضاء جميعهم على الأرجح، فقد تمكن المؤتمر هذا العام من الاتفاق على تقرير بتوافق الآراء، وكان ذلك بفضل مرونة وتعاون أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أعرب عن تقديري لهم. وبعد ذلك أيضا، تفاوضنا مع الجمعية العامة بكامل أعضائها على مشروع القرار A/C.1/78/L.58، الذي نأمل أن يتم اعتماده الأسبوع المقبل.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية اليوم. الأولى هي ولاية المؤتمر وما قمنا به في هذا الصدد. والثانية يتعلق بالشمولية في عمل المؤتمر وأهمية تعددية الأطراف في عمله. أما الثالثة فتتعلق بالأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح.

كما يعلم جميع الأعضاء، هناك ست رئاسات كل عام في مؤتمر نزع السلاح، وكانت هنغاريا آخر رئاسة. ولذلك، كان من واجبنا ومهمتنا صياغة التقرير النهائي، ولكن أود هنا أن أنوه بعمل الرئاسات الخمس الأولى التي تولت المهام وهي مصر وإثيوبيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا، لأنها بذلت جهدًا هائلًا وقامت بعمل هائل حتى نتمكن من عقد دورة مفيدة في عام 2023.

لذلك، فإن المسألة الأولى هي ما إذا كان المؤتمر قد أوفى بولايته أم لا. المؤتمر مكلف بالتفاوض، وللأسف، لم يكن هذا هو الحال منذ فترة، ولم يكن هذا هو الحال هذا العام أيضا. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم تأديته لوظيفته أو الوفاء بولايته، فقد أجرينا مداولات جوهرية جدا. لقد عقدنا بالمجمل أكثر من 60 جلسة – دورات رسمية وغير رسمية – 50 جلسة رسمية و 14 جلسة غير رسمية – غطينا فيها جميع بنود جدول الأعمال السبعة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأجرينا مناقشات مستفيضة بشأن المسائل المتعلقة بقضايا وثيقة الصلة بالأمن، مثل الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتطويره ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. تكلمنا عن الخطة الجديدة للسلام وجوانب نزع السلاح فيها. وفيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح، ناقشنا مسألة التحقق النووي وشفافية العقائد النووية والترسانات النووية. وفي الجلسات غير الرسمية، تناولنا دور النوع الاجتماعي في نزع السلاح في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومشاركة الشباب في أعمال المؤتمر. كما ناقشنا بإسهاب أمراً يتعلق بالموضوع الثالث الذي أود أن أذكره بإيجاز، وهو تنشيط المؤتمر. ولكننا ناقشنا أيضاً مسائل مثل ضمانات الأمن السلبية، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمفاوضات المحتملة والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. كانت تلك مواضيع، وسيتمكن الأعضاء من الاطلاع عليها في التقرير الذي تم نشره على الموقع الإلكتروني.

لقد أجرينا مناقشات مطولة تحت الرئاسة المصرية بشأن برنامج العمل ومسألة المراقبين. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي مسألة استيعاب الجميع. وسيرى الأعضاء أيضاً في التقرير وفي مشروع القرار بشأن عمل مؤتمر نزع السلاح الذي اتسم، للأسف، هذا العام بعدم اتخاذ قرار بشأن مسألة المراقبين، ولذلك لم يكن هناك مراقبون في المؤتمر. وبطبيعة الحال، هذا أمر نحتاج إلى التفكير فيه أكثر لأن ذلك خلق حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالمراقبين، حيث لم يكن هناك قرار من هذا القبيل. استيعاب الجميع وتعددية الأطراف أمران أساسيان إذا أردنا العمل بفعالية في مؤتمر نزع السلاح.

النقطة الثالثة التي أود أن أذكرها هي الأداء الفعال للمؤتمر. لقد عقدنا، بدعم مقتدر من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في ظل الرئاستين الفرنسية والألمانية، معتكفاً لم يكن في إطار جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، لكنه كان عملية تفكير مفيدة جداً جرت على أساسها عدة مناقشات غير رسمية بشأن كيفية تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح وما يمكننا القيام به في الأجل القصير والمتوسط والطويل لجعل مؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية وكفاءة عندما يتعلق الأمر بالدورات المقبلة.

لا يخفى على أحد أنه في إطار كل موضوع من هذه المواضيع الثلاثة، المواضيع التي نوقشت، كانت تطفو على السطح الانقسامات والتحديات الجيوسياسية فيما يتعلق بمسألة استيعاب الجميع، وكذلك فيما يتعلق بمسائل التنشيط والأداء الفعال، لكنها كانت مناقشات مثيرة جدا للاهتمام.

وإذا أردنا تلخيص النتائج الرئيسية، فإن أحد أهم ما استخلصته هو أن هذه الجلسة، على الرغم من أن تلك الانقسامات الجيوسياسية كانت موجودة ومحسوسة، وفرت منتدى مفيدا جدا ومتعدد الأطراف لمناقشة تلك المسائل. وهذه المسائل – كما ذكرت، ضمانات الأمن السلبية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والشفافية النووية، والتحقق النووي وما إلى ذلك – هي مسائل ذات أهمية أمنية حيوية، وهناك عدد متضائل من المنتديات التي يمكننا مناقشتها فيها. إن مؤتمر نزع السلاح هو منتدى متعدد الأطراف مهم جدا يمكن من خلاله، ولو بخطوات صغيرة، بناء تلك الثقة والقدرة على مناقشة تلك المسائل.

أما الأمر الثاني الذي استخلصته فهو أهمية استيعاب الجميع ومدى أهمية أن تكون الصورة واضحة جداً عندما يتعلق الأمر بمسألة المشاركة في أعمال المؤتمر بالنسبة لعضوية الجمعية العامة. وهذا أمر سنحتاج إلى التفكير فيه في المستقبل، مستفيدين من تجارب هذا العام. ويوجد في مشروع القرار تفويض واضح كل الوضوح يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفكير في هذه المسألة وبذل الجهود لضمان استيعاب الجميع.

والاستنتاج الثالث هو أن مناقشة التنشيط هذه التي بدأناها بشأن الأداء الفعال للمؤتمر – وهو موضوع نوقش بإسهاب أيضاً في المعتكف وفي المناقشات اللاحقة – أمر يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يبني عليه ويتعامل معه على المدى الطويل، ويمكن أن يوفر فائدة طويلة الأجل في معالجة تلك المسائل – تناول تلك المسائل التي يمكن تناولها في الأجل القصير، وفي الأجل المتوسط وحتى في الأجل الطويل. وبطبيعة الحال، فإن أحد التحديات الكبيرة هو إعادة فتح النظام الداخلي، وهو أمر صعب جداً.

أخيراً، فيما يتعلق بنزع السلاح، فإن هذه المجموعة معنية بآلية نزع السلاح، والآلية لا تعمل إلا إذا كانت جميع الأجزاء تعمل. وبالتالي، أود أن أدعو أيضاً إلى تعزيز وتحسين التآزر عندما يتعلق الأمر بعمل مختلف عناصر آلية نزع السلاح هذه، والتي يشكل مؤتمر نزع السلاح أحد عناصرها. ولكن بالطبع، هناك أيضاً عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح. وأعتقد أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لأجل ترادف العمل بشكل أكبر، ولإجراء المزيد من تبادل المعلومات والعمل معاً بطريقة أكثر تآزراً حتى نتمكن من جني ثمار ذلك التعاون.

وأود مرة أخرى أن أشكر زملائي من إثيوبيا وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر على عملهم، وأن أشكر اللجنة بأكملها على جهودها فيما يتعلق بصياغة مشروع القرار الذي تولت هنغاريا بوصفها القائم على الصياغة وآخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح تنسيقه. وأود أن أشكر الجميع على العمل الذي تم هذا العام. ويسر هنغاريا ويشرفها أن تكون قد تمكنت من القيام بهذا العمل، الذي لم يكن ممكناً لولا مرونة اللجنة ودعمها، وهو أمر أشعر بالامتنان له.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس هيئة نزع السلاح، سعادة السفير أكان رحمتولين ممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان)، رئيس هيئة نزع السلاح (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض على اللجنة الأولى رؤيتي ومعلوماتي بشأن خطاب الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2023. إن هيئة نزع السلاح تعمل في فريقين عاملين. الأول مخصص لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والثاني مخصص لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي.

وللأسف، لا بد لي من أن أذكر أن المناقشات العامة قد طغت عليها آخر التطورات الجيوسياسية والتوترات والخلافات والتناقضات التي طبعت المناقشات العامة بطابعها. وعلى أي حال، يمكننا القول إن عمل الهيئة كان ناجحاً أكثر من كونه غير ناجح.

وفيما يلي تقرير الهيئة. عملاً بقرار الجمعية العامة 90/77، عقدت هيئة نزع السلاح دورتها لعام 2023 في الفترة من 3 إلى 20 نيسان/أبريل. وقد اختتمت الدورة بنجاح بالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية (A/78/42)، الذي يتضمن توصيات موضوعية بشأن بند واحد من بنود جدول الأعمال الذي كلفت به الهيئة. وطوال الدورة الموضوعية، عقدت الهيئة ست جلسات عامة، خُصصت أربع منها لتبادل عام للآراء، واستمعت إلى بيانات من 77 وفداً.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الأول التابع لهيئة نزع السلاح، انتُخب زميلنا السيد كورت ديفيس من البعثة الدائمة لجامايكا، في 20 نيسان/أبريل 2023، رئيساً للفريق العامل الأول، المكلف بالنظر في التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. يملك السيد ديفيس خبرة سابقة في هذا المنصب، حيث شغل منصب رئيس الفريق العامل الأول لدورة عام 2022 أيضاً. وعقد الفريق العامل الأول 10 جلسات في الفترة من 5 إلى 20 نيسان/أبريل. وبدأ عمله بالنظر في ورقة غرفة الاجتماعات التي قدمها الرئيس في نهاية دورة عام 2022. وخلال جلستين، نُقحت الورقة مرة أخرى ثلاث مرات، مع مراعاة مختلف الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أفضل الجهود التي بذلها رئيس الفريق، إلا أن العديد من الدول تمسكت بمواقفها الوطنية ولم تبدِ سوى القليل من المرونة أو الاستعداد لتقديم تنازلات أو إيجاد أرضية مشتركة من أجل التوصل إلى حل وسط. وبدا الانقسام بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية عميقاً كما كان دائماً. وقد انقسمت الدول بشكل خاص حول قضايا مثل الحد من المخاطر النووية، والإشارة إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمتلك أسلحة نووية، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي الجلسة الأخيرة التي عُقدت في 20 نيسان/أبريل، خلص الرئيس إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن ورقته بسبب الآراء المتباينة التي استمرت بشأن العديد من القضايا الحاسمة. إن الفشل في تحقيق توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مرة أخرى هذا العام يعني أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك البند من جدول الأعمال للدورة الخامسة على التوالي منذ أن اعتمدته الهيئة لأول مرة في عام 2006.

وبينما أحرز الرئيس تقدماً في تضييق الفجوات بشأن عدد قليل من المسائل الخلافية من خلال تكرار صيغ عدة لأوراقه الأولية، فإن الفشل على مدى دورات متتالية متعددة سيضطرنا إلى إعادة النظر في مزايا جعل الهيئة تتناول نفس البند من جدول الأعمال للدورة المقبلة، حتى لو تم الاتفاق على بند جدول الأعمال بعد سنوات من المفاوضات المضنية داخل هيئتنا.

سأقول الآن بضع كلمات عن الفريق العامل الثاني. أعيد انتخاب السيدة سيلفيا بالاج من هنغاريا أيضاً في نيسان/أبريل 2023 رئيسة للفريق العامل الثاني، وكُلفت بإعداد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). وقد عملت السيدة بالاج أيضاً رئيسة للفريق العامل الثاني، وبالتالي فإن كلا الرئيسين كانت لديهما خبرة سابقة في رئاسة نفس الفريق حول نفس الموضوع في العام السابق.

وعقد الفريق العامل الثاني تسع جلسات في الفترة من 4 إلى 20 نيسان/أبريل. واستمع الفريق العامل إلى بيانين أدلى بهما كل من رئيس اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ورئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 231/76، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2021. وناقش الفريق العامل الثاني الأحكام الواردة في الفروع من 4 إلى 8 من تقرير فريق الخبراء الحكوميين. وقد أعد الرئيس ورقة غرفة الاجتماعات التي تمت مناقشتها وتنقيحها أربع مرات فيما بعد. وتمكن الفريق العامل من الوصول بمداولاته إلى خاتمة ناجحة بشأن التوصيات الرامية إلى تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وكجزء من تقريري، أود أن أبدي بعض الملاحظات الشخصية.

أولاً، بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أسجل بالغ تقديري لجميع الذين دعمونا في إدارة هيئة نزع السلاح. ثانياً، أود أن أبدي بعض الملاحظات حول ما وصلنا إليه وأين يتعين أن نصل. وأتوجه بجزيل الشكر لكل من السيد كورت ديفيس والسيدة سيلفيا بالاج. وللأسف، فهما غير حاضرين إذ غادرا نيويورك لمواصلة العمل. وأشكرهما على عملهما الشاق وإشرافهما الدؤوب وتفانيهما في هذه العملية. وقد أقرت جميع الوفود جيداً بكفاءتهما وفهمهما ونهجهما الشامل لإدماج المجموعة الواسعة من وجهات النظر. ونحن مدينون أيضاً لمكتب شؤون نزع السلاح على دعمه القيم وتوجيهه القدير للرئيس ولجميع الوفود. وأشيد بحرارة بموظفي مكتب شؤون نزع السلاح المخلصين، ولا سيما السيد تسوتومو كونو، والسيد رينيه هولباخ، والسيد هيديكي ماتسونو، والسيد مايكل سبايز، وغيرهم من الزملاء المجدين في العمل، وبالطبع موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الممثلين بالسيدة سونيا إليوت، والسيد ألكسندر لومايا، والسيدة كاتيا ويدياتموكو، والسيدة ليديا كوماتينا والعديد من الزملاء الآخرين الذين يخدمون الهيئة.

وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات العامة على مجمل أعمال الهيئة.

في المداولات الأخيرة للهيئة، يمكننا أن نرى أن غياب الثقة الشديد يكمن وراء مظاهر التحديات الخطيرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وهو ما يجب أن نتغلب عليه بتدابير بناء الثقة وحسن النية المكثف والدبلوماسية الشاملة. ويجب أن نوقف التوسع في الأسلحة النووية، التي تستخدم كتهديدات أو أدوات للإكراه، فضلاً عن زيادة الميزانيات العسكرية، وتوسيع نطاق العقائد العسكرية، وتزايد المخزونات وخطر المنافسة العسكرية المتزايد بسرعة. كما يجب أن نمنع تسليح الفضاء الخارجي بأي ثمن. وفي ضوء التحديات الأمنية المتزايدة في الفضاء الخارجي، تمثل توصية الفريق العامل الثاني مساهمة هامة في تعزيز تطبيق تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وآمل مخلصاً أن تنظر جميع الدول في تنفيذها في المستقبل.

إننا ندرك الفوائد العظيمة للذكاء الاصطناعي وإمكانية إساءة استخدامه أو ضرره. لذلك يجب أن ندرك أهمية كفالة تطويره ونشره على نحو مسؤول في المجال العسكري فيما يتعلق بدفع الترسانات النووية، وكذلك استخدامه في الفضاء الخارجي مع السواتل. ويمكن النظر في هذه الأبعاد في مداولاتنا المستقبلية.

كما أدعو إلى إدماج المنظور الجنساني في عمل الهيئة. وينبغي أن تكون النساء والفتيات في صميم سياساتنا في مجال نزع السلاح، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعملية بيجين + 25 ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المجتمع المدني أيضاً مشورة وأفكاراً قيّمة جداً يمكن أن تحفز المجتمع الدولي على العمل. لقد أثبتت المنظمات غير الحكومية بما لا يدع مجالاً للشك أنها شريك ديناميكي بوصفها محفزاً للتآزر الابتكاري وللتحولات الجديدة في النماذج الفكرية. إن شبابنا هم ركائز الغد ويجب إشراكهم في كل خطوة.

أخيراً، تعكس الهيئة اعتقاد المنظمة بأن نزع السلاح وعدم الانتشار يظلان أداتين لا غنى عنهما لتهيئة بيئة آمنة، وهو شرط أساسي للتنمية البشرية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الأمين العام الجديدة للسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أشكر رئيس هيئة نزع السلاح على بيانه.

ستعرض اللجنة الآن بياناً مسجلاً مسبقاً بالفيديو للسفيرة إليسا غولبرغ ممثلة كندا، رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع اللجنة الآن إلى إحاطة يقدمها مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد روبن غايس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غايس.

السيد غايس (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلب أن تتفضلوا بعرض شرائحنا.

أشكر الممثلين جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي لتقديم تقرير إلى اللجنة الأولى هنا اليوم وتقديم لمحة عامة عن الأنشطة العديدة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام 2023 وخططه البحثية وأولوياته للعام المقبل 2024.

إن القرن الحادي والعشرين يتسم بأزمات متتالية ومعضلات أمنية معقدة. ونتيجة لذلك، فإن عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح آخذ في الزيادة، ويمكنني القول إنه طلب متزايد.

يقدم المعهد بحوثا مستقلة وقائمة على الأدلة بشأن بعض التحديات الأمنية الأكثر إلحاحا في العالم. ويقوم المعهد ببناء المعارف والقدرات بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي. وهو يدعم أنظمة المعاهدات الدولية والمشاركة المستنيرة لجميع الدول الأعضاء في عمليات وجهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف.

تهدف الخطة البحثية الحالية للمعهد، كما أقرها مجلس أمنائه، إلى تحديد سبل لتنشيط عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف في مواجهة بيئة سياسية وأمنية دولية محفوفة بالتحديات ومشحونة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى.

وأود أن أقول منذ البداية، وهذا غني عن القول حقاً، إن المعهد على استعداد بالطبع لمواصلة تقديم الدعم النشط لجميع الوفود وجميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة في جميع الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، ومنع الانتشار وبناء عالم أكثر أمناً للجميع.

يعتمد المعهد بشكل كامل تقريباً على التمويل الطوعي، ولا يستطيع المعهد إحداث تأثير إلا بفضل المساهمات السخية من جميع الدول الأعضاء. وأشكرها جزيل الشكر على دعمها السخي وثقتها في المعهد.

تمثل الأعلام التي يمكن للوفود رؤيتها على الشريحة المانحين الذين ساهموا خلال العامين الماضيين من 2021 إلى 2023. ومرة أخرى، يسعدني أن أبلغ الدول الأعضاء بالتنوع المتزايد لمانحينا. ففي عام 2023، تلقينا بالفعل مساهمات أو التزامات من 34 جهة مانحة، ويشمل ذلك مانحين من جميع القارات وجميع البلدان الخمس الدائمة العضوية. ونحن، مع ذلك، في طريقنا لتحطيم رقمنا القياسي مرة أخرى من حيث عدد المانحين والوصول إلى أعلى عدد من المانحين في تاريخ المعهد بحلول نهاية هذا العام.

وتلقى المعهد زيادة متواضعة في الإعانة بلغت حوالي 000 400 دولار في عام 2022، وأود أن أقول إن المعهد ممتن للغاية لهذه المساهمة. بيد أن المعهد، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال يعتمد بنسبة تزيد عن 90 في المائة على التبرعات. وهذا يعني أن من بين الوظائف البالغ عددها 66 التي يشغلها العاملون في المعهد حالياً، هناك وظيفتان فقط ممولتان من الميزانية العادية. والأكثر من ذلك، على الرغم من النداءات المتكررة من الجمعية العامة ومجلس أمنائنا والجهود المؤسسية الهائلة، فإن المساهمات غير المخصصة لدينا في انخفاض مستمر. وإذا ما أخذنا هذين الاتجاهين مجتمعين، فإنهما لا يزالان يشكلان خطرا ماليا كبيرا على المعهد.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أتوجه بالتحية لأولئك المانحين التي أظهروا ثقتهم في المعهد من خلال المساهمة بالفعل أو الالتزام بتقديم مساهمات أساسية غير مخصصة في عام 2023. ففي عام 2023، حتى الآن، تلقينا مساهمات غير مخصصة أو تم الالتزام بها من 11 مانحا، وهي إسبانيا وأيرلندا وباكستان وتركيا والسويد وسويسرا والعراق والفلبين وفنلندا وكازاخستان وهنغاريا.

وأود أن أقول أيضاً إن مُعامِل المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للعديد من مانحينا هو معيار متزايد الأهمية وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتم تحديد مُعامِل المعهد لأول مرة في عام 2019، وتم تحديده بنسبة أهلية تبلغ 27 في المائة. ونظراً لأننا لا نستطيع طلب مراجعة المعيار إلا مرة كل خمس سنوات، فإننا نعمل الآن بنشاط مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع خالص الشكر لكندا على رعاية طلبنا، فإننا نعمل مع المنظمة لمراجعة

مُعامِلنا لأهلية المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2024 فصاعدًا. ونحن في المعهد نشعر بالتأكيد بأن هناك مجالاً لرفع تلك النسبة التي تبلغ حالياً 27 في المائة.

ونظراً للطلب المتزايد على العاملين في المعهد، والذي تجلى في العدد الهائل من الأنشطة التي يشهدها الأعضاء على مدار العام ويشارك فيها المعهد على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، فقد ظل إجمالي إيرادات المعهد في مسار تصاعدي واضح خلال الأعوام الخمسة الماضية. ومن المتوقع أن يبلغ دخلنا هذا العام قرابة أربعة أضعاف دخلنا في عام 2018. ولكن كما يشير الخطان السفليان من الرسم البياني، كانت الزيادة في أموال الميزانية العادية للمعهد والأموال غير المخصصة ثابتة إلى حد ما، بل إن الأموال غير المخصصة في انخفاض. وفي ضوء زيادة الطلب من ناحية والانخفاض في الأموال غير المخصصة من ناحية أخرى، تشكّل أموال الميزانية العادية المصدر الوحيد للتمويل المستقر الذي يمكن استخدامه لتلبية الأولويات المؤسسية. وإزاء تلك الخلفية فإن المعهد، كما قال رئيس مجلس أمنائه، يخطط لطلب دعم اللجنة الأولى من أجل زيادة الميزانية العادية في أقرب فرصة.

وكما توضح الشريحة التالية، فإن قدرة المعهد على اجتذاب الخبرات البحثية المتنوعة ذات الكفاءة العالية من جميع أنحاء العالم بصفته معهداً بحثياً واستبقائها يكتسي أهمية أساسية لأداء مهمته. فمصداقية عمل المعهد وتأثيره تتوقفان على كفاءة باحثينا وتنوعهم. ويضم المعهد حالياً 66 وظيفة بدوام كامل. وينتمي موظفو المعهد إلى 24 دولة وتشكّل النساء 58 في المائة منهم و 91 في المائة من موظفينا حاصلون إما على درجة الماجستير أو الدكتوراه، كما هو متوقع في معهد بحثي. ويتحدث الموظفون مجتمعين أكثر من 20 لغة و 67 في المائة منهم دون سن الأربعين. ونواصل اتباع توصيات الأمين العام لعام 2018 فيما يتعلق بنموذج التوظيف المرن والقابل للتوسع، حيث يعمل بعض الموظفين المؤسسيين الرئيسيين في المعهد – ويبلغ عددهم 12 موظفاً – بموجب عقود مع الأمم المتحدة لتمكينهم من استخدام نظام أوموجا واضطلاعهم بأدوار إشرافية. ويعمل معظم موظفو المعهد بموجب اتفاقات تعاقدية فردية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وتوضح الشريحة التالية كون معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المركز الفكري الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يعنى بطائفة متزايدة الاتساع والتعقيد من مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها 82/75 بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وحسن توقيتها وجودتها العالية. ويتجلى اتساع نطاق خبرات المعهد في برامجه البحثية الأساسية الخمسة التي تقع في صميم عمل المعهد وستظل كذلك. تتعلق البرامج البحثية الخمسة بأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة والذخائر التقليدية، والأمن والتكنولوجيا، والشؤون الجنسانية ونزع السلاح، والبرنامج الذي أنشئ حديثاً بشأن أمن الفضاء. والواقع أن تلك البرامج الخمسة تشكّل المحرك الرئيسي للمعهد ككل. وقد صُممت جميع برامج المعهد البحثية في شكل مسارات عمل تتمتع بقابلية التوسع على مدى عدة سنوات مما يمكنها من تجسيد أولويات نزع السلاح للمجتمع الدولي المتسم بالتنوع بشكل ديناميكي.

وتوضح الشريحة التالية أننا نعمل حالياً على تنفيذ مشروعين بحثيين خاصين، بالإضافة إلى البرامج البحثية الأساسية الخمسة. ويتعلق أحد المشروعين بإدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة وأسباب انضمام الأشخاص إلى الجماعات المسلحة أو تركهم لها. وكما يعلم العديد من الأعضاء، يركز البرنامج الآخر على مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويسعدني أن أقول إننا تلقينا تمويلاً متجدداً لهذا المشروع من الاتحاد الأوروبي وأنه قد دخل مرحلته الثانية. وفي ظل البيئة الأمنية العالمية مفرطة الدينامية اليوم، قد نضيف المزيد من المشاريع في السنوات المقبلة، مع ظهور احتياجات بحثية جديدة.

وبالنظر إلى الدقائق العشر المتاحة لي لتقديم هذا العرض، سيكون من المستحيل الخوض في تفاصيل برامج عملنا البحثية الشاملة

عبر كافة مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لكني أود أن أقول للأعضاء المهتمين إننا سيسعدنا بالطبع أن نطلعهم على المزيد من التفاصيل حول أي من برامجنا ومشاريعنا. وسأستعرض الآن بإيجاز بعض المجالات التي يركز عليها عملنا حالياً، والتي تشمل بالتأكيد الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. وكما هو موضح في هذه الشريحة، فإن الذكاء الاصطناعي هو أحد المجالات التي نستثمر فيها بشكل كبير ونكثف تركيزنا عليها مع زيادة الطلب. وتشمل المجالات الأخرى الشؤون الجنسانية والأمن العالمي والأمن السيبراني والأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

علاوة على ذلك – كما ذُكر سابقاً فيما يتعلق بمجالات تركيز أبحاثنا الحالية حول منع نشوب النزاعات وبناء السلام والقذائف والطائرات المسيرة ومنتديات نزع السلاح وآلية نزع السلاح – عقدنا هذا الصيف، بدعم من ألمانيا وفرنسا، معتكفاً حول مؤتمر نزع السلاح ومقترحات الإصلاح السابقة. وقد ركزنا على أمن الفضاء والعلوم والتكنولوجيا والمخاطر العالمية المتشابكة. وبالإضافة إلى تلك المجالات البحثية، تقع أنشطة الحوار في صميم مهمة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويمكن للمعهد، بوصفه مؤسسة مستقلة داخل الأمم المتحدة، أن يضطلع بدور حاسم الأهمية في بناء الجسور في بيئة أمنية عالمية مشحونة بالتوترات، ونحن ننظم بانتظام على مدار العام حلقات عمل إقليمية وحلقات دراسية متعددة الأطراف بجميع الأشكال والأحجام تتناول مجموعة متنوعة من مسائل نزع السلاح والأمن. بالإضافة إلى ذلك، نعقد ثلاث فعاليات رئيسية سنوياً، وهي حوار الابتكارات الذي ركّز هذا العام على الذكاء الاصطناعي العسكري، ومؤتمر أمن الفضاء الخارجي ومؤتمر استقرار الفضاء الإلكتروني.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نقدم المشورة، كما يعلم الكثيرون، بأشكال مختلفة على مدار العام. فنحن نقدم الدعم والخبرة، بما في ذلك لمؤتمر نزع السلاح ومجلس الأمن واللجنة الأولى، ونشارك بشكل موضوعي في العديد من المؤتمرات والمنتديات مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، على سبيل المثال لا الحصر. ونقدم الدعم التقني والخبرات في مجالات محددة لمختلف أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، كما نتعاون مع المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك مع شركائنا في الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ويركز المعهد بشكل متزايد أثناء التخطيط وإعداد التقارير على معايير تأثير معينة وعلى الأثر الذي تحدثه أنشطتنا البحثية في العالم الحقيقي وفي الميدان. وفي ذلك الصدد، حددنا خمسة مجالات تأثير ذات أولوية – وهي التخفيف من المخاطر العالمية وإنقاذ الأرواح وبناء الثقة والشفافية ودعم صياغة سياسة لنزع السلاح وأخيراً وليس آخراً تعزيز الشمول والتنوع في مجال نزع السلاح. ويتمحور جزء كبير من تقاريرنا حول تلك المعايير.

وكما توضح الشريحة التالية، فإن أحد الجوانب المهمة في مهمة المعهد تتمثل في نقل المعرفة وإنتاجها. ولا نريد للمعرفة التي ننتجها أن تزدان بها الرفوف. ولذلك نبذل جهوداً كبيرة لنشرها على أوسع نطاق ممكن، سواء على موقعنا الإلكتروني المصمم حديثاً أو تحت مظلة أكاديمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، حيث نعمل بالتنسيق الوثيق مع العروض التعليمية الأوسع نطاقاً التي يقدمها مكتب شؤون نزع السلاح لتوزيع ونشر نتائج أبحاثنا فور ظهورها بأقصى سرعة على أكبر عدد ممكن. ونقدم عدداً من الدورات المختلفة وحلقات دراسية وأنشطة لبناء القدرات على مدار العام. وتحظى دورتنا التوجيهية السنوية في مجال نزع السلاح، التي ننظمها للدبلوماسيين الوافدين حديثاً إلى جنيف بالاشتراك مع فرع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، بشعبية كبيرة. ونجري دورة دراسية صيفية حول الأمن والتكنولوجيا بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وحلقة دراسية سنوية حول نزع السلاح بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فضلاً عن العديد من الأنشطة الأخرى الأصغر حجماً الموجهة لبناء القدرات على مدار العام.

وفيما يتعلق بالمخرجات، يسعدني أن أقول إن المعهد كان مثمراً للغاية. فاعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023، كنا قد أصدرنا 89 منشوراً، وكنا مرة أخرى نسير على الطريق الصحيح لتجاوز مخرجاتنا المرتفعة

من المنشورات لعام 2022 الذي حققنا فيه رقماً قياسياً. ويسعدني أن أقول إن منشوراتنا – ولست متأكداً من أن أي مؤسسة فكرية أخرى في العالم يمكن أن تضاهي ذلك – يتم تحميلها من 190 دولة مختلفة. وفي المستقبل، سيعطي المعهد أولوية للتركيز على إتاحة محتوى يسهل الوصول إليه وإتاحة المزيد من الترجمات إلى جميع لغات الأمم المتحدة، إذا أتاح التمويل ذلك.

وقد نظمنا حتى الآن 105 فعاليات في عام 2023، أي بمعدل فعاليتين أسبوعياً في المتوسط. وقد شهدنا حضور أكثر من 300 9 مشارك في فعالياتنا. وتجمع فعالياتنا ممثلي الدول والمجتمع المدني والصناعات فضلاً عن الخبراء والباحثين من شتى التخصصات والمناطق الجغرافية بغية مناقشة طائفة واسعة ومتنوعة من مسائل نزع السلاح والأمن العالمي.

وإذ أنتقل إلى الشريحة التالية، أود أن أشير إلى أنني أوشكت على الانتهاء من عرضي التقديمي. وقد أدركنا، من منطلق رغبتنا في نشر مشاريعنا البحثية ورؤانا على أوسع نطاق ممكن، أن المنشورات وحدها لا تكفي. ولذلك، نعمل بشكل متزايد على الانتقال من المنشورات البحثية التقليدية إلى العروض الرقمية ويسعدني أن أقول إن قائمة أدواتنا الرقمية تزدادا حجما وشعبية. وقد بدأنا ببوابة السياسات السيبرانية التي ربما يكون الكثيرون هنا على دراية بها الآن لأنها موجودة منذ فترة. وفي الآونة الأخيرة، استحدثنا بوابة سياسات الذكاء الاصطناعي وبوابة أمن الفضاء ومعجم أمن الفضاء الخارجي وقاعدة بيانات تدابير التنفيذ الوطنية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونرى في الشريحة التالية قائمة بالمجالات الرئيسية لعام 2024. غير أنها ليست شاملة. ونخطط للتركيز على المخاطر النووية والتكنولوجيات المتقاربة بشكل أكبر في العام المقبل. وتشكّل المخاطر البيولوجية قضية كبيرة بالنسبة للمعهد، كما هو الحال بالنسبة للذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري. وسنولي مزيدا من الاهتمام لدعم وضع السياسات المتعلقة بأمن الفضاء والسياسات الجنسانية والنووية وتعزيز إدارة الأسلحة والذخيرة، كما سنبدأ في التركيز بشكل أكبر على الأسلحة المصنَّعة حِرفيّاً واليدوية الصنع. كما سنعمل بشأن مسألة نزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلاقاتها وصلاتها بالمناخ والشباب، بالإضافة إلى العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبهذا، أكون قد انتهيت من عرضي التقديمي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على بيانه.

وتماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإعطاء فرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطات التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة 15/50 واستؤنفت الساعة 16/00.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل الشروع في عملنا بعد ظهر اليوم، أود أن أتطرق إلى مسألة تنظيمية. طلب منا أحد الوفود تأجيل موعد جلسة اللجنة الأولى ليوم الخميس 2 تشرين الثاني/نوفمبر من فترة الصباح إلى فترة ما بعد الظهر، لحل مشكلة في جدولة الجلسات. وقد تشاور الرئيس مع المكتب واقتُرح، بموافقة اللجنة، أن نعقد جلستنا العامة يوم الخميس 2 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 15/00 بدلا من الساعة 10/00، استجابة لذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على مقترح عقد جلستنا العامة يوم الخميس، الموافق 2 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة 15/00 بدلا من الساعة 10/00؟

تقرَّر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*) تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح".

السيدة ديلا – بورتا (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الأمن الدولي يُقوض بسبب الدول المستعدة لتجاهل القواعد والمعايير الدولية الراسخة ومحاولات هدم هيكل نزع السلاح. وفي سياق ما تشهده البيئة الأمنية الدولية من تحديات، تكتسي المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعمل على بناء الثقة وبعث الطمأنينة أهمية الآن أكثر من أي وقت

مضى. وتظل آلية نزع السلاح، التي يضطلع كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بدور محوري فيها، ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد.

ويعود الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح أولا وقبل كل شيء إلى المناخ الدولي الذي يسوده انعدام الثقة والافتقار إلى الإرادة السياسية بين أعضائه. ونشاطر الكثيرين شعورهم بالإحباط لعدم تمكن المؤتمر من بدء المفاوضات بشأن المسائل الملحة التي لا تزال مدرجة في جدول أعماله منذ أكثر من عقدين، لا سيما بشأن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها. وبالرغم من ذلك، فإننا نرى أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يشكّل منتدى مهما لبناء الثقة والتفاهم. وقد رحبنا بالمناقشات الموضوعية التي جرت هذا العام بفضل جهود الرئاسات المعنية – بما في ذلك المناقشات التي تناولت ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والحد من المخاطر وكفالة الشفافية والتحقق ومسألة الذكاء الاصطناعي والشؤون الجنسانية. فتلك هي المناقشات التي يمكن أن تساعد في إرساء الأساس وبناء التفاهم اللازمين عندما يحين وقت إجراء المفاوضات .

وتنوه أستراليا بالدور الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في ضوء عضويتها العالمية. وقد سُررنا لأن الهيئة تمكنت هذا العام من الاتفاق على توصيات بتوافق الآراء من أجل التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونأمل في العودة إلى إجراء مداولات حول مواضيع عملية ومركزة في مسار العمل المتعلقة بالمسألة النووية. وتشعر أستراليا، مثل غيرها من الدول، بالقلق إزاء إساءة استخدام البعض لقاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل. ونشعر بقلق خاص إزاء عدم تمكن المؤتمر من الموافقة على انضمام مراقبين بسبب إصرار روسيا على النظر في أمرهم على أساس كل حالة على حده. فذلك يتعارض مع المبادئ الأساسية لشمول الجميع ويجب ألا يتكرر في عام 2024.

وبينما ترى أستراليا أن الأسس التي تقوم عليها آلية نزع السلاح لا تزال سليمة، فمن الصواب أن نبحث عن تدابير عملية وقابلة للتحقيق لتحسين أدائها حيثما أمكننا ذلك. ونحن منفتحون على جميع الأفكار البنّاءة في ذلك الصدد، بما فيها تحسين دور كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح وتعزيز العلاقة بينهما. وتشكّل الخطة الجديدة للسلام التي وضعها الأمين العام إسهاما حسن التوقيت في تلك المناقشة. ورحبت أستراليا أيضا بالمناقشات المفيدة التي جرت بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح في ظل الرئاستين الفرنسية والألمانية هذا العام، فضلا عن الإسهام القيم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونأمل أن تتمكن الرئاسات القادمة للمؤتمر لعام 2024 من المضي قدما في تنفيذ بعض الأفكار الملموسة التي تمخضت عنها تلك المناقشات. إن للتكنولوجيا الجديدة والناشئة تأثيرا شاملا وعميقا على عملنا، ونحن بحاجة إلى التأكد من مواكبة آلية نزع السلاح لهذا التطور. ويعني ذلك إنهاء حالة التقوقع والانفتاح على نماذج جديدة للتفكير في مجال تحديد الأسلحة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

وتؤيد أستراليا اعتماد آليات جديدة لرصد التطورات العلمية والتقنية ذات الصلة بسياقات تحديد الأسلحة. ونقدر إسهام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مختلف مجالات عملنا وقد سُررنا بدعم برنامجه الخاص بالأسلحة والذخائر التقليدية خلال العامين الماضيين. ويتمثل أحد الإسهامات المؤثرة الأخرى التي يمكن أن نقدمها لآلية نزع السلاح في بناء التنوع من خلال تحسين إدماج آراء مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وبطبيعة الحال، يتعين علينا أن نحرز تقدما في مجال المساواة بين الجنسين. وقد أسعدنا جدا أن ننضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا أمس بشأن المسائل الجنسانية باسم 78 دولة (انظر A/C.1/78/PV.22). ويبين ذلك الدعم الأقاليمي والواسع النطاق لمواصلة تعزيز إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة الأولى وفي آلية نزع السلاح ككل.

السيد سواريس داميكو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لو كانت مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه المجموعة وأنماط التصويت

عليها هي المعيار لقياس مستوى رضا أعضاء الأمم المتحدة عن آلية نزع السلاح، لكان بإمكاننا أن نقول إننا نعيش في أفضل العوالم الممكنة. فجميع مشاريع القرارات ستُعتمد إما بتوافق الآراء أو بفوارق كبيرة جدا وثابتة. وسيعم الهدوء والسكينة المكان ويبدو أن ثمة حالة من الرضا تشع فيه – داخل هذه القاعة على الأقل. بيد أن الحال ليس كذلك خارجها. فالتدهور السريع الذي تشهده الساحة الدولية والتصدعات الجيوسياسية المتنامية وتآكل الأنظمة الدولية، واحدا تلو الآخر والنزاعات الإقليمية المنتشرة، كلها أمور تشير إلى عكس ذلك. فهل تكمن المشكلة في الأعضاء أم في الأدوات المتاحة لهم أم بين هذا وذاك؟ إننا أمام مسألة أشبه بحالة الدجاجة والبيضة، أيهما أسبق. فإذا كانت الأدوات هي الملومة – على الأقل جزئيا – فلا ينبغي أن نقف "نحن الشعوب" عاجزين. ولذلك، ينبغي أن نحدد نطاق الإصلاحات المطلوبة، سواء كان ذلك يعني إحداث تغيير شامل أو بعض التجديد أو اتخاذ إجراءات ما لمعالجة المسائل موضع الشكوى.

ومن المؤسف أن تعددية الأطراف ليست في أفضل حالاتها. ويحتل نزع السلاح مرتبة عالية من حيث درجة الصعوبة بين جميع المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصها. والأمر يتوقف بشكل حاسم على مفهومي الثقة والأمن كما يحددهما المرء وفقا لوجهة نظره. بيد أن الحالة أكثر تعقيدا بكثير. فالاقتصاد السياسي لمفاوضات نزع السلاح يدور حول سلعة واحدة، وهي الأمن. ومن ناحية، لدينا مستهلكو الأمن – الدول الصغرى التي تطمح إلى التمتع بمستويات أعلى من الأمن لكنها ليست في حالة تسمح لها بأن تعين قيمة له. ومن ناحية أخرى، لدينا الدول الكبرى التي تنتج انعدام الأمن. وهي تدرك قيمته جيدا. ويمكن ترجمة الأمر في شكل نفقات مدرجة في الميزانية ووظائف وغيرها من البنود الملموسة ذات التداعيات السياسية. ولن تتوفر حوافز كثيرة تشجع على نزع السلاح ما لم يكن هناك مستوى عال من الاستقرار الاستراتيجي أو عبء عسكري خانق. والحوافز لنزع السلاح ليست بالكثيرة، ما لم يكن هناك زعماء مشاركون. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في المفاوضات خلال الحرب الباردة. لذا، فإننا نتطلع إلى تهيئة الأوضاع بشكل خاص للغاية بغية تحقيق النجاح.

وعلى المستوى المعياري، كانت الوثيقة الختامية (القرار دإ10 –/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وثيقة تأسيسية. فهي تحدد الأدوار من خلال تقسيم عقلاني للغاية للعمل. كما أنها تحدد الأولويات والمواضيع. ولا عجب في تمسك الوفود بها، وأنها تخشى، وهي محقة في ذلك، خطر ضياع قيمة الصالح أثناء التخلص من الطالح. وأي جهد مبذول يرمي للبناء على الدورة الاستثنائية الأولى يجب أن يشتمل على نوع من الضمانات التي تشير إلى عدم المساس بالتفاهمات الأساسية السابقة. وليس من قبيل المصادفة أن يوافق على تلك الضمانات تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (الوثيقة A/AC.268/2017/2).

أما فيما يتعلق بتقسيم العمل، فيجب أن نعترف بأن الدورة الاستثنائية الأولى كانت بعيدة عن الهدف فيما يتعلق بمهام التداول والتفاوض. وقد حاول إنشاء هيئة نزع السلاح أن يتعامل بشكل نسبي مع نقص التمثيل القائم في مؤتمر نزع السلاح. ولكن نظرا لتوقف مهمة التفاوض الخاصة بالمؤتمر خلال الثلاثين عاما الماضية، يتداخل عمل الهيئتين. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر دون معالجة. لماذا، إذا، يعاني مؤتمر نزع السلاح من الشلل؟ إنه مقيد، يتألف من القوى العسكرية العالمية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، وباعتباره هيئة قائمة من قبل، فقد تم استثنائه والحفاظ على استقلاليته في تقرير النظام الداخلي الخاصة به. ويرتبط العجز المزدوج بالديمقراطية والفعالية. وتفهم الدول الكبرى المنطق الذي تقوم عليه أفعالها وأفعال أقرانها. وعلى الرغم من اختلافاتهم، التف أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول النظام الداخلي الذي امتد فيه التوافق – أو بالأحرى حق النقض – إلى المسائل الإجرائية. ولم يجرؤ حتى مجلس الأمن على الخوض في ذلك. والعواقب واضحة: التقليل من شأن التداعيات السياسية لقول "لا" يحفز الجمود بقوة. وتكتسي المساءلة أهمية.

على أي حال، إن عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الشروع في المفاوضات لا يعيق إجراء مثل هذه المفاوضات في أفرقة العمل

المفتوحة العضوية ومجموعات الخبراء الحكوميين، في إطار مختلف الأنظمة القائمة أو في معاهدات يتم التفاوض بشأنها مباشرة في الجمعية العامة. ألم يحن الوقت لتسوية الأمر الواقع وإجراء تلك المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح الموسع حيث يتمتع المراقبون بحقوق مماثلة لحقوق الأعضاء ووضع حد للتقسيم الفئوي المصطنع؟ أليس الأمن غير قابل للتجزئة؟ إن سباقات التسلح لا تقتصر أبدا على نظام أسلحة واحد فقط.

وأخشى أنني لم أسمع أي شيء في اللجنة الأولى خلال الأسابيع الأربعة الماضية يدحض الحاجة الملحة إلى إجراء دراسة متعمقة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية. أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية. سأبدأ بإعطاء الكلمة للوفود التي لم تتمكن من ممارسة حق الرد أمس.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود استخدام حق الرد منذ جلسات الأمس للرد على التعليق الذي أدلى به ممثل أذربيجان.

بسبب ضيق الوقت، لا يمكنني الرد إلا على جزء من الادعاءات التي نسمعها عادة في اللجنة الأولى والتي تسعى إلى تبرير الجرائم التي ترتكبها أذربيجان ضد شعب ناغورني – كاراباخ وإنكارها وأحيانا التستر عليها. وسأبدأ من التبريرات المضللة والمتناقضة.

عندما أغلقت أذربيجان ممر لاتشين في كانون الأول/ديسمبر، كان ذلك مثالا على استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. وبدأت أذربيجان بقول إنه لا علاقة لها بالحصار، وأن الحصار كان لأسباب بيئية، وأن من قام به جماعات ناشطة في مجال البيئة. ولكن بعد ذلك، عندما اتخذ المجتمع الدولي رد فعل قويا، وتحديدا عندما أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا ذا صلة بالموضوع، حيث قالت إن أذربيجان يجب أن تضمن حرية ممر لاتشين، اخترع شخص من الجانب الأذربيجاني تبريرا جديدا حول هذا الانتهاك. وهذا نمط مبتذل جدا. وبعد ذلك، أصدرت محكمة العدل الدولية مرة أخرى أمرا قالت فيه شيئا مماثلا.

الواقع أن انتهاكات أذربيجان لترتيبات تحديد الأسلحة واضحة للغاية لدرجة أن ممثل ذلك البلد لا يحاول حتى إنكارها. وبدلا من ذلك، يقوم ببساطة بتقديم اتهامات مضادة تنطوي على إشكالية كبيرة. ولم تكتف أذربيجان بانتهاك تلك الترتيبات فحسب، بل رفضت أيضا جميع المقترحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تساعد على تجنب وقوع ضحايا جدد وتدعم جميع احتمالات التوصل لحل سلمي، مما يدل على أن الطريق الوحيد الذي تختاره هو استخدام القوة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتعليقات الخاصة بمكافحة الإرهاب، سيكون من المثير للاهتمام أن نسمع من هم الذين وصفهم ممثل أذربيجان بالإرهابيين. هل هم أطفال ناغورني – كاراباخ أم شعب ناغورني – كاراباخ؟ لقد تم استخدام الإرهابيين في منطقة نزاع ناغورنو – كاراباخ مرتين – في بداية التسعينيات وفي عام 2020. لقد استخدمتهم القوات المسلحة الأذربيجانية لارتكاب جرائم وحشية ضد شعب ناغورنو – كاراباخ. وكان هؤلاء الإرهابيون أعضاء في منظمات إرهابية سيئة السمعة. ولا يستحقون أن يتم ذكر أسمائهم هنا في هذه القاعة. لكن الحقائق المتعلقة بوجودهم معروفة جيدا. وإذا أرادت القوات المسلحة الأذربيجانية اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب، فينبغي أن تبدأ بتحديد ومعاقبة الأشخاص المتورطين في تمويل الإرهابيين وتجنيدهم واستخدامهم.

وسمعنا أيضا تبريرات نموذجية لاستهداف المدنيين، وهي تبريرات شعبية وشائعة جدا، ولكن عندما تتعمد القوات المسلحة الأذربيجانية استهداف المستشفيات والمدارس، فقد كان هناك ممثلون لوسائل الإعلام الدولية، والصور ومقاطع الفيديو معروفة جيدا. وقد قُتل العديد من الأشخاص نتيجة لتلك الأعمال – حوالي 000 2 شخص في العدوان الأخير.

كل هذا يدل على أن هدف ممثل ذلك البلد ليس إلا تبرير الجرائم التي ارتكبت ضد شعب ناغورنو – كاراباخ وإنكارها والتغطية عليها.

السيد الطائي (العراق): يود وفد العراق أن يستخدم حق الرد بشأن ما ذكره ممثل الكيان الإسرائيلي بحق بلدي في جلسة يوم أمس (انظر A/C.1/78/PV.23).

تستمع هذه اللجنة مرة أخرى إلى أكاذيب ينسجها الكيان الإسرائيلي من وحي خياله لتسويق وتبرير عمليات القتل والانتقام الممنهج ضد المدنيين العزل من النساء والأطفال والشيوخ في غزة، في مشهد دموي لا يمكن القبول به أو تبريره تحت أي ظرف أو ذريعة.

ويواصل الكيان الإسرائيلي تعنته وتجاهله للالتزام بالعشرات من القرارات الدولية، ومنها المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، واستخدامه للأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليا ضد المدنيين العزل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي سينعكس، وبما لا يقبل الشك، سلبا على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن رفض الكيان الإسرائيلي الانخراط في دعم الجهود الدولية الخاصة بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الخرى في الشرق الوسط خير مثال على ذلك، ودليل واضح على مواصلة إصراره على المحافظة على تفوق نووي في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، يحذر العراق من أن خرق الكيان الإسرائيلي المستمر للقوانين، بما فيها قوانين الحرب، سيؤثر على الجهود الدولية في تحقيق الاستقرار والأمن الدولي واستدامته. مشددا على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة. ومن ثم، العمل بعد ذلك على ضمان تبادل آمن وشامل للأسرى والمعتقلين. ويؤكد العراق مجددا حق الفلسطينيين في العيش على أرضهم دون مستوطنات، ودون خوف من تهجير أو لجوء. وأخيرا وليس آخرا، إن ما حدث، ويحدث الآن، في غزة يرقى إلى الإبادة الجماعية. وهو بكل المقاييس جزء من جريمة حرب يرتكبها الكيان الإسرائيلي في القطاع منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، في مشهد دراماتيكي بات لا يمكن السكوت على بشاعته، وبشكل يؤثر سلبا على جهود هذه اللجنة في التوصل إلى قرارات وتوصيات تفضي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالاتهامات الباطلة والادعاءات التي لا معنى لها التي أدلى بها ممثل النظام الصهيوني أمس (انظر A/C.1/78/PV.23)، يؤسفني أن أقول إنني مضطر للرد. بالنيابة عن وفد بلدي، أرفض رفضا قاطعا تلك الادعاءات الواهية. وندين بشدة الجرائم البشعة التي ارتكبها هذا النظام في الأرض المحتلة، ونؤكد على ضرورة التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني المقهور.

ونريد أن نقول صراحة إن ما يجري لشعب فلسطين المقهور، ورجال غزة ونساءها الأحرار الصامدين هذه الأيام يكشف عن وجه آخر من وجوه الطابع الإجرامي للنظام الصهيوني المحتل. وتذكرنا جرائمه المنهجية والمنظمة بالفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية الوحشي في العراق والشام، ولكن على نطاق أوسع وبأسلحة محظورة أكثر تطورا. ولم يحقق النظام طوال 75 عاما من وجوده سوى الحرب والدمار وانعدام الأمن والاحتلال وتهديد السلام العالمي. وفي محاولة منه لجبر هزيمته المخجلة بعد تدمير جدرانه وقبته الحديدية المنيعة المزعومة بخطة قادها أبناء فلسطين وبناتها، لجأ النظام إلى القصف العبثي لشعب غزة الأعزل المحاصر في محاولة سافرة للشروع في جولة أخرى من الإبادة الجماعية أمام أعيننا.

وما نشاهده اليوم هو صورة دقيقة للمعاناة والمحن التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على مدار السبعين عاما الماضية – حجب الأحداث، والتغطية الإعلامية الأحادية الجانب، والاختناق السياسي والإعلامي، والدعم الكامل من بعض القوى الغربية للمعتدين. هل لدى الشعب الفلسطيني – الذي لا يرى أي أفق لإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين إلى ما كان وطنهم منذ آلاف السنين، والذي يفتقر

إلى الحق في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الموحدة وعاصمتها بيت المقدس – أي خيار آخر غير مواصلة المقاومة؟ هل قدم التصويت الديمقراطي للشعب الفلسطيني لحركة المقاومة الإسلامية بديلا عن العقوبات والحصار والمزيد من التهديدات؟ هل يمكن أن نتوقع حيادا في النزاع أو إنصافا للشعب المقهور في ظل ما يتعرض له من تشويه إعلامي وقمع سياسي بعد محنة استمرت 75 عاما وحصار دام 17 عاما على غزة؟ ألا يوضح ذلك أن الطريق الوحيد لشعب فلسطين المقهور هو الدفاع والنضال؟ إن إنهاء احتلال وطنهم – والتمسك بحقهم في تقرير مصيرهم من خلال إقامة حكومة تحددها أصواتهم ورغبتهم – هو الاستجابة التي يمكن أن تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني المقهور على أفضل وجه.

والحل الجوهري الذي اقترحته جمهورية إيران الإسلامية – الذي يحظى بإجماع جميع أبناء شعبها ومسؤوليها وفصائلها السياسية – يتمثل في إنهاء احتلال فلسطين، وعودة جميع اللاجئين، وإجراء استفتاء بمشاركة جميع سكان تلك الأرض لتحديد نظامها السياسي. هل هذا الحل يشكل دعما للإرهاب، أم أن من يزود ترسانة إسرائيل بمختلف الأسلحة المتطورة ويمنع عودة اللاجئين هو من يدعم الإرهاب؟ هل التعامل مع الحكومة التي ينتخبها الشعب الفلسطيني الحقيقي دعما للإرهاب، أم أن إضفاء الشرعية على المحتل من خلال تطبيع العلاقات هو ما يدعم الإرهاب؟

أما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة قبل يومين (انظر A/C.1/78/PV.21)، فإن إيران تدحض تماما ادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة وتدين تدخله غير المبرر وتواطؤه في دعم النظام الصهيوني وعدم تقيده بالتزاماته الدولية. وندعو المملكة المتحدة إلى وقف أعمالها التدميرية في منطقتنا ووطننا. وبالإشارة إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة بالأمس (انظر A/C.1/78/PV.22)، أود أن أسلط الضوء على الدور التدميري لبلده في الشرق الأوسط. ومن أجل تعزيز الأمن الإقليمي بشكل حقيقي، يجب أن تتوقف الولايات المتحدة عن دعمها الأعمى للنظام الإسرائيلي وأن تفي بالتزاماتها القانونية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تقدم الولايات المتحدة تعويضات عن تعطيلها لخطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نرفض رفضا قاطعا كل الباطلة التي وجهها وفد جورجيا إلى بلدنا. لقد كان الهجوم الإجرامي والهمجي الذي شنه نظام ساكاشفيلي على أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس من عام 2008 والتحضير لإجراء مماثل ضد أبخازيا تتويجا لسنوات عديدة من سياسات تبليسي العنيفة ضد هذين الشعبين الصغيرين. ولم يترك لهما الوضع خيارا سوى كفالة أمنهما وحقهما في الوجود من خلال تقرير مصيريهما بصفتهما دولتين مستقلتين.

واستند اعتراف بلدنا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا إلى إرادة شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المعبر عنها بحرية. وقد استرشد الاتحاد الروسي في هذا الصدد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان المبادئ المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970. كما استرشدنا بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1975 وبوثائق دولية تأسيسية أخرى. وبعد صد عدوان جورجيا، ضمن بلدنا بقاء شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومستقبلهما السلمي، وما برحا يعيشان في سلام وهدوء منذ سنوات عديدة الآن. إن الوجود العسكري الروسي المشروع والمبرر في الجمهوريتين يستند إلى المعاهدات الثنائية ذات الصلة، ويعمل على الحماية من أي خطوات انتقامية محتملة من تبليسي، والتي من شأنها أن تهدد بتكرار الأحداث الكارثية التي وقعت في آب/أغسطس 2008.

أما بالنسبة لإجراءات روسيا في منطقة البحر الأسود، فهي تتماشى تماما مع الاكتفاء الدفاعي. وهي في جوهرها رد على السياسات المارقة لدول منظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة، بما في ذلك بناء قواعد بحرية على الأراضي الأوكرانية.

السيدة الشرهان (الكويت): ردا على بعض المسائل التي أثارتها عدة وفود في إطار هذه المجموعة، نود الإعلان عن البيان التالي.

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الدائمة والثابتة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وذلك انطلاقا من احترامها للاتفاقيات الدولية، ولا سيما المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدوليين، والتي لم تتغير في ظل استمرار انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بصنوفها الأخرى. وعلى الرغم من الالتزام الذي تبديه دولة الكويت، إلا أننا نعرب عن قلقنا نتيجة استمرار وعدم الوصول إلى تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا الإطار، وإعادة التأكيد على ضرورة الخروج من حالة الجمود التي تعاني منها الآليات الأممية منذ عقود من العجز عن إحراز أي تقدم تجاه القضايا والمواضيع على المدرجة جداول أعمالها.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يسارع معظم المجتمع الدولي إلى إدانة البعض ويلتزم الصمت عندما يتعلق الأمر بالآخرين. وهناك قلق بالغ حيال تطورات الأحداث الأخيرة، والتصعيد الحاصل في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة التي جاءت نتيجة لاستمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ونؤكد ونكرر أن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد دولة فلسطين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر هي إيقاف المساعدات الإنسانية والغذاء والماء، وقطع الكهرباء، واستهداف الكوادر الصحية والمستشفيات والمقدسات الدينية، مما أدى إلى قتل أكثر من 000 6 مدني فلسطيني، بمن في ذلك أكثر من 000 2 طفل و 29 من موظفي الأمم المتحدة وعدد من الصحفيين. كل ذلك باسم الدفاع عن النفس. هذه الانتهاكات تدل على تجاهلها لكافة القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والقانون الدولي. يجب على المجتمع الدولي التدخل الفوري ومحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب الصارخة وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي. لم تعد الأكاذيب والدعاية والإنكار المستمر لجرائم حرب هذا الكيان فعالة بعد الآن.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا مضطرون للإدلاء ببيان ثان لدحض تحريفات الوفد الأرميني.

على الرغم من أننا استمعنا مرة أخرى إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة ولا صلة لها بجدول أعمال اللجنة الأولى، فإننا لن ندخل في دوامة التكرار خلافا لما فعله ممثل أرمينيا. إن افتراءات أرمينيا المبتذلة وتشويهاتها وتصرفاتها الخداعية هي جزء من حملة المعلومات المضللة التي تشنها ضد المجتمع الدولي ككل. وفي الواقع، سيكون من غير الواقعي توقع أي نوع آخر من الخطابات من أرمينيا، التي تستخدم مثل هذه التصريحات في محاولة عبثية لصرف انتباه اللجنة عن أفعالها غير المشروعة قانونا.

ويكفي أن نقول إننا قدمنا في رسالتنا إلى الأمين العام المؤرخة 27 أيلول/سبتمبر معلومات مفصلة، بما في ذلك أدلة فوتوغرافية، عن المعدات العسكرية والأسلحة التي تم الاستيلاء عليها والتي نشرتها واستخدمتها القوات المسلحة الأرمينية في منطقة غاراباخ في أذربيجان حتى 20 أيلول/سبتمبر. فمن أين أتت هذه الأسلحة والذخيرة؟ من أرمينيا بالطبع. من الذي استخدم أهدافا وبنى تحتية مدنية في منطقة غاراباخ لإخفاء موقع الأسلحة والذخائر التي تم استردادها مؤخرا؟ الجواب واضح – القوات المسلحة لأرمينيا. ونؤكد من جديد أن إساءة استخدام أرمينيا المستمرة لطريق لاتشين في أذربيجان على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر والألغام الأرضية، أودت بحياة الأبرياء واستلزمت إنشاء أذربيجان لنقطة تفتيش حدودية داخل أراضيها المعترف بها دوليا لضمان أمن حدودها مع أرمينيا.

إن الشرط الرئيسي لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا يتمثل في تخلي أرمينيا عن ادعاءاتها ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان وسيادتها قولا وفعلا. وفي هذا الصدد، نكرر مطالبتنا بتواصل الأرمن على نحو واضح ومتسق، وفقا لعملية التطبيع بين الدولتين. وبدلا من تجاهل مثل هذه الفرصة التاريخية، ينبغي أن تتوقف أرمينيا عن تزييف الحقائق والمشاركة بشكل بناء في عملية التطبيع والامتثال لالتزاماتها الدولية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد على البيانات التي أُدلي بها في جلسة اليوم.

السيد شاروني (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أضطر مرة أخرى لأخذ الكلمة فيما يتعلق بالإشارات التي وجهها ممثل العراق اليوم إلى بلدي، وللرد على محاولات ممثل النظام الإيراني إضفاء الشرعية على سلوك حماس الوحشي.

بعد مرور تسعة عشر يوما على الهجوم الإرهابي المروع على إسرائيل، والذي شمل القتل الجماعي المتعمد للمدنيين، وعمليات الاغتصاب، وقطع الرؤوس، والوحشية التي لا يمكن تصورها، لا نزال ننتظر أن نسمع أعضاء مجموعة الدول العربية يدينون فظائع حماس. ولم نسمعهم حتى الآن يطالبون بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. كيف كان ردهم عندما قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) باختطاف أهلهم وذبحهم؟ ماذا فعلوا؟ هل تضامن العالم معهم أم أدانهم بينما كانت داعش تقتل شعوبهم؟ لقد اختاروا عدم إدانة عمليات قطع الرؤوس والاغتصاب وإطلاق النار والطعن والقتل التي تعرض لها 400 1 إسرائيلي، وبعضهم تم حرقهم أحياء. إن تصرفات المنظمات الإرهابية مثل حماس وداعش هي إهانة للقيم الأساسية للبشرية، وتهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط بأكمله، وليس فقط في إسرائيل.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. أولا، إن القضايا المتعلقة بالانتهاكات المنهجية المستمرة لنظم تحديد الأسلحة والعواقب المأساوية لتلك الانتهاكات تتماشى إلى حد كبير مع جدول أعمال اللجنة الأولى.

ثانيا، كما ذكرنا وأكدنا مرارا وتكرارا، خلال العدوان الأخير على شعب ناغورني – كاراباخ الذي ارتكبته أذربيجان في 19 أيلول/سبتمبر، لم تشارك القوات المسلحة الأرمينية في ذلك. في الواقع، لقد كان عملا عدوانيا واضحا ضد السكان المدنيين بقصد التطهير العرقي، وكانت نتيجة هذا العدوان هو إخلاء المنطقة من السكان بشكل كامل. ومما يدعو إلى الرثاء بشدة أن نقول، بعد ارتكاب ذلك التطهير العرقي، إن هناك فرصًا للعودة والاندماج وما إلى ذلك. وعلى غرار الطريقة التي ارتُكبت بها عمليات التطهير العرقي في أجزاء مختلفة من المنطقة – في شاهوميان وفي باكو – اضطر مئات الآلاف من الأرمن إلى الفرار من ديارهم بسبب أعمال القوات المسلحة الأذربيجانية ولم تتح لهم فرصة العودة خلال العقود الماضية.

السيد كسابري (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): هناك الكثير من الأسئلة التي تدور في ذهني، وبصراحة، أنا أعاني للعثور على إجابات لها. ومع ذلك، سأطرح تلك الأسئلة بصوت عالٍ للبحث عن بعض الإجابات.

أبحث عن إجابات على الأسئلة التالية. كم عدد الأطفال الأبرياء العزل الذين يجب قتلهم من أجل إرضاء العقلية الإجرامية لآلة الحرب الإسرائيلية؟ وإلى متى سيتحمل سكان غزة إراقة الدماء الرهيبة والمرعبة؟ وما هو الوقت المناسب لإنقاذ حياة أولئك الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في غزة؟ ومتى تكون اللحظة المناسبة للاعتراف بأن جميع البشر متساوون؟ ومتى ستلتزم إسرائيل بالقانون الدولي؟ ومتى ستتم محاسبتها على جميع الجرائم التي ترتكبها منذ أكثر من سبعة عقود؟ ومتى ستنهي إسرائيل احتلالها العسكري المستمر لفلسطين المستمر منذ أكثر من نصف قرن؟ ومن الذي مكّن إسرائيل من إلقاء محاضرات على العالم كله بينما هي تنتهك كل مبدأ من المبادئ التي تكافح البشرية من أجل الحفاظ عليها؟ ومن سمح لإسرائيل بإعطاء دروس في اللجنة الأولى بينما هي تستخدم أسلحة محظورة ضد المدنيين مثل الفسفور الأبيض والذخيرة العنقودية؟ تدور في ذهني الكثير من الأسئلة، وأنا في حاجة ماسة إلى العثور على إجابات.

ولن نكون قادرين أبدًا على إدراك ألم ومعاناة الناس في غزة بشكل كامل ما لم نبدأ في تخيل أننا في مكانهم. فأي أم في العالم ستختار أن تكون تلك الأم في غزة التي لا خيار أمامها سوى كتابة اسم وعمر وعنوان كل واحد من أطفالها على جسده على أمل أن يتم التعرف عليهم عندما يطرق الموت بابهم؟ وأي أب في العالم سيختار أن يكون ذلك الأب في غزة الذي يسمع صرخات أطفاله الرضع دون أن يتمكن من إنقاذهم من تحت الأنقاض؟ وأي طفل في العالم سيختار

أن يكون ذلك الطفل في غزة الذي يعيش في خوف وصدمة ويحاول أن يفهم لماذا أُبيدت عائلته بأكملها؟

هناك الكثير من الأسئلة التي تدور في ذهني، ولكن ما أتمناه هو ألا يجد أي إنسان في العالم نفسه مضطراً لطرح هذه الأسئلة أو أن يجد نفسه مضطراً للبحث عن إجابات عليها.

السيد الطائي (العراق): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى.

لقد واجه بلدي وشعبي أقوى الجرائم والعصابات الداعشية بحزم وشجاعة. وواجه العراق الإرهاب نيابة عن العالم وانتصر.

وهنا، أريد أن أطرح السؤال: هل الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي مسوغ ومبرر لقيام الكيان الإسرائيلي بهجمات بربرية ووحشية وبأسلحة دمار فتاكة ضد الأطفال والشيوخ والنساء العزل؟ ونحن يوميا نرى الصور والفيديوهات التي تكسر القلب.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في جلسة الأمس (انظر A/C.1/78/PV.23)، طلبنا استخدام حقنا في الرد على البيانات التي أُدلي بها خلال المناقشة المواضيعية بشأن المجموعة 7 "آلية نزع السلاح". وإن لم يكن لديكم، سيدي الرئيس، أي اعتراض، أود أن أستخدم حق الرد.

أريد أن أرد على الهجمات ضد روسيا فيما يتعلق بالحالة في مؤتمر نزع السلاح. إننا نرفض بشكل قاطع الاتهامات التي وجهها عدد من البلدان. وقد قيل بخبث إن روسيا تعرقل مشاركة المراقبين في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهو ما يشوه الوضع الفعلي للأمور.

ففي جزأين من دورات مؤتمر نزع السلاح لعام 2023، اعترض عدد من الوفود التي تمثل الدول الغربية بشكل قاطع، تحت ذرائع مختلفة، على النظر في طلبات المراقبين للمشاركة في أعمال المؤتمر. وكان هذا الموقف ولا يزال غير قابل للتفسير ولا يمكن تبريره من منظور إجراءات مؤتمر نزع السلاح ومن منظور ممارساته. إن رفض النظر في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء في مؤتمر نزع السلاح للحصول على صفة مراقب على أساس فردي يعني أن الدول الغربية قد تعدت على الحق السيادي لكل بلد من تلك البلدان في المشاركة في أعمال المؤتمر. وتجاهلت الدول الغربية حقيقة أن طلبات الحصول على صفة مراقب تقدمها كل دولة مهتمة بشكل مستقل دون ربطها بأي طلبات أخرى مماثلة. وهذا نهج تمييزي. وهو أمر غير مقبول في عمل مؤتمر نزع السلاح أو في أي محفل آخر لنزع السلاح.

وأود أن أوضح على وجه الخصوص أن أقل ما يقال عن إشارات الزملاء ممثلي الدول الغربية إلى الممارسة المتبعة في النظر في طلبات الحصول على صفة المراقب في مؤتمر نزع السلاح أنها غير مقبولة لأن تلك الوفود نفسها طلبت الخروج عن تلك الممارسة في عام 2019 عندما كان ذلك ضرورياً بالنسبة لها وعندما كان ذلك مناسباً لأسباب سياسية بحتة. ولذلك، فإن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تمثل الغرب الجماعي هي المسؤولة الأولى والوحيدة عن الوضع المتمثل في عدم تمكن 40 بلدا من المشاركة في أنشطة المؤتمر في عام 2023.

أما بالنسبة للحالة العامة في المؤتمر، فإن السبب في قصوره هو المسار الجامد الذي حددته البلدان الغربية منذ سنوات عديدة لتقويض أساس المؤتمر باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف. وقد واجه المؤتمر في السنوات الأخيرة أمثلة صارخة على التخريب من قبل وفود تلك البلدان ومن قبل بعض الرئاسات، كما شهد المؤتمر تحديداً أمر غير مقبول على الإطلاق في الممارسة الدبلوماسية، وهو محاولات منع سورية وفنزويلا من قيادة المؤتمر.

علاوة على ذلك، في العام الماضي وفي دورة عام 2023، أهملت رئاستان تمثلان الكتلة الغربية واجباتهما. فبدلاً من تيسير تنظيم أعمال المؤتمر وضمان المشاركة الفعالة لجميع الوفود، طرحتا مسائل لا تستند إلى توافق في الآراء، مما أدى إلى تسييس المناقشة وتشويه قاعدة التوافق في الآراء، وهي مبدأ أساسي من مبادئ المنتدى. وحسبما نفهمه، فإن ذلك يمثل الموقف الموحد للبلدان الغربية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وهو بمثابة عدم رغبة في تطبيع عمل المنتدى وفقاً لولايته.

بيد أن أكثر ما يثير قلقنا هو النفور الذي تبديه الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تمثل الغرب الجماعي منذ سنوات عديدة

– وهو نفور من أي مبادرة ترمي إلى التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً يمكن أن تعزز الأمن الدولي فعليا وليس افتراضيا. ونعتقد أن ذلك يشير إلى عدم وجود أدنى قدر من الاهتمام من جانب تلك الدول بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، على الأقل بالشكل الذي من شأنه أن يساعد في تخفيف حدة التوترات وزيادة الثقة وتعزيز أمن فرادى الدول والمجتمع الدولي ويؤدي إلى مراعاة المصالح المشروعة للمشاركين في الاتفاقات القائمة والمحتملة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): لا توجد طلبات أخرى لأخذ الكلمة، لذلك، أود أن أبلغ اللجنة بأن اللجنة ستبدأ غدا، الساعة 15/00، المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها، المعنونة "البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال". وستسترشد اللجنة في هذا الصدد بالورقات غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة والتي تتضمن مشاريع القرارات والمقررات التي سيُبَت فيها كل يوم.

وقد عُممت الورقة غير الرسمية A/C.1/78/INF/1 إلكترونيا اليوم ونتوقع أن تخضع لمزيد من التنقيح في حال ظهور أي تطورات جديدة. وسنبت في المشاريع المدرجة في إطار كل مجموعة مدرجة فيها. وستنقح الأمانة العامة تلك الورقة غير الرسمية على أساس يومي بغية استكمال المشاريع الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من جلساتنا.

وتمشيا مع الممارسة السابقة، سيشرح الرئيس في مستهل جلستنا بعد ظهر الغد الإجراءات التي سيسترشد به عملنا خلال مرحلة البت في مشاريع القرارات والمقررات.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.